

الأسواق الصاعدة والواعدة

أكتوبر ٢٠٢٠ - تقرير الاستقرار المالي العالمي

لمحة عن الفصل الثاني

- لتخفيف الضغوط في الأسواق المحلية للسندات والعملات، لجأ كثير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة إلى التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، وكذلك القيام، للمرة الأولى، بعمليات شراء للأصول.
- وهذا العدد من تقرير الاستقرار المالي العالمي يقدم مؤشر الضغوط المحلية (LSI)، وهو مؤشر مبتكر يقيس مستوى الضغوط في الأسواق المحلية للسندات والعملات.
- وقد ساعدت برامج شراء الأصول (APPs) على تخفيض عائدات السندات الحكومية، ولم تؤد إلى انخفاض سعر الصرف، وتمكنت في نهاية المطاف من تخفيف ضغوط السوق. وقد يكون لمشتريات الأصول دور في الفترة المقبلة، لكن الحاجة قائمة أيضاً لتقييم المخاطر بصفة مستمرة.
- وينبغي أن تنتظر استراتيجيات معالجة الديون الحرجة لدى الأسواق الواعدة في تأثير المعاملة المتوقعة لمختلف الدائنين على تصورات المستثمرين للمخاطر، في سياق إعادة هيكلة الديون مستقبلاً.

مجموعة أكبر من خيارات السياسات لاستعادة الاستقرار

وجّهت الجائحة ضربة قوية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والواعدة، لكن إجراءات التصدي لها على صعيد السياسات كانت بنفس الدرجة من القوة. فقد اتخذت صناعات السياسات خطوات لتخفيف الضرر الذي أصاب النشاط الاقتصادي، وتيسير الأوضاع المالية، والحد من الضغوط في الأسواق المحلية. وللمرة الأولى، أطلق كثير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة برامج لشراء الأصول بغية دعم الأداء للسلس للأسواق المالية والاقتصاد ككل. وكانت مشتريات الأصول فعالة في تخفيض عائدات السندات ولم تساهم في تخفيض سعر العملة، ولكن يبدو أنها استغرقت وقتاً أطول في تخفيف الضغوط عن أسواق السندات المحلية بوجه عام. وينظر هذا الفصل في فعالية هذه الإجراءات غير التقليدية من جانب السياسات ويخلص إلى أن مشتريات الأصول التي تقوم على أطر سياسات موثوقة وقواعد حوكمة رشيدة قد تكون إضافة مفيدة لمجموعة أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والواعدة، وإن كان الأمر يتطلب تقييماً دقيقاً ومستمرًا للمخاطر المصاحبة، وخاصة بالنسبة للبرامج المفتوحة. وفي اقتصادات الأسواق الواعدة، ركزت السياسات على معالجة أثر الجائحة والتعامل مع الدين المرتفع في الوقت نفسه. وينظر هذا الفصل في الأثر المحتمل على تصورات المستثمرين للمخاطر السيادية نتيجةً للمعاملة المتوقعة لمختلف فئات الدائنين في عمليات إعادة هيكلة الديون مستقبلاً.